

بیرون و حال جلیل و فضل و درجیل

حاشیه ملوان فواید و شجون بفرزند بر شایه غلام یحیی مستعلقه میرزا بدر ساله سوم به

بایته الوری الوار احمد

بفرانتش جامع علوم عقلی نقلی فخر التجار مولوی خام حسین عظیم آبادی سکر الله علی

در بیان و تبریک اول مطبع صنم خرم عالم و نیت

تفتيش
1959

بسم الله الرحمن الرحيم

الآن بعد فحين عوائد سائفة وفوائد بالغة مترجمة لمبدأية الوري الى لوار المدي نفعها المتعود من شرفي محمد علي بن
استاذنا العالم مولانا محمد علي محليهم ابيه الله الكريم حال الاشتغال بقراءة احاسن شية الزايدية على ارساله العظيمة راجين
اعمالنا الانصاف وليس عن الاعتراف قوله صرح الدراية يمكن ان يقال ان المعنى صرح دراية ونسبة الصرح
الى الطولية سببا لفته قوله وان كيت بقال في هذا من المسامحات واصل كلام الشاعرا في الفتح البتي وان يكون سابقا
يدل عليه تقطيعه على ما افاده عمدة الادبا من لا يدرك كل مستفعل من فعل فاعل من بطري خاصة مستفعل ان يصرف فعلن * وان يكون
متفاعل سابقا فاعلن في كل ما مستفعل وصفا فعلن قوله الكاشع كاشع ما بين السامرة الى الضلع انما خلف قول طوي غانا
عن شجرة اقطعك كذا قيل قوله بل للفرقان يمكن ان يراد به بالفرق بين الحق والباطل قوله هو العلم الكلي كذا لما قال السيد
الزاهد كان المراد بالعلم المتجدد علم تحقيق كلفه مستأنف ولا مزية في انه لا يكون فردا لا لكلي فاستنبط منه ان العلم المتجدد هو العلم الكلي
ولذا زاد الحاشي روح قلة الكلي وليس في الكلي توجيهات كمي كما وهم وما قيل من انه لو كان المراد بالعلم المتجدد العلم الكلي فلا حاجة لان
العلم المتجدد الى قوله تحقيق كل فرد منه بل يخرج من الكلي فانه ليس كمي فبذلك ما هو منشار الانكشاف ليس للامر شخصيا سور كان
على حصولها او حضورها وليس للامر الكلي في حصولها الا القدر المشترك بين الصور الخاصة التي هي علوم حصولية فذلك الامر
المشترك بين العلوم حضورية امر كلي فما الفارق بينهما بقوله كما تلوح من الاشارات فان ما في اشارات الشيخ يوصي الى ان
البعديّة الذاتية هي التي بها يمنع وجود البعد بدون البطل سواء كان البطل حلة تامة للبعد او ناقصة ويمكن ان يرتبط هذا القول
بقوله يرادى كما تلوح هذه الارادة من الاشارات الى اشارات المصنف والسيد الزايد حيث كتفيا على ما خرج حضوره وما مر
بما خرج حصولي القديم والآن بعد ان يراد بالاشارات الى الالام انما عبر عنها المصنف ثم اعلم انه كتب الى العلامة ادام علم طبع
في بعض محاشي ليل هذه البعديّة الذاتية لا توجد في بعديّة الزمان بل في بعديّة يوم من الايام فكتب بعض الاخبار الى المصنف

ل
الزاهد
تفتيش
كله
ج ١١

حين انقاسه في جوفه رسالتنا المدرك المستور انما يتوهم سبعين بعد الالف والمائتين من خيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
كما بان فيه ما ترجمته ان هذا خلاف كل من فاهم بعد من تقدم اجزاء الزمان بقصتها على بعض من قبيل التقدم بالذات فاسل دأبهم
اليه بحجاب ما يحصل ان البعدية بالمعنى المذكور تقتضي ان يكون بين القبل والبعده علاقة بالعلية سواء كان القبل علية تامة او كلية
ناقصة وليس من اجزاء الزمان علاقة بالعلية كما صرح به في شرح التجريد المجدي وشرح المواقف وشرح حكمته اجمعين وغيره فليس هنا نقية
ذاتية بالمعنى المذكور نعم اطلق الحكماء بان اس مقدم على اليوم واليوم مقدم على الغد بالذات فالمراد منه ان اس مقدم على اليوم
بالزمان اليوم مقدم على الغد بالزمان الا ان هذا التقدم الزماني بينها بالذات اى بلا واسطة امر اخر بخلاف التقدم الزماني الذي
في الزمانيات فانه بواسطة اجزاء الزمان اذ تقدم والتاخر من المعروضات لاولية للزمان وقد صرح بهذا المعنى ايضا في تلك الكتب
وغيرها فها وصل هذه المراسلة اليه كتب مكتوبة باليد ودام طله معتزلا بما ترجمته الى مستفيض من حكم بيت الحمد والشرف وما اقدر على
التكلم مع جنابكم الا بالخلص وما اختاره ضميركم الصافي ومخبركم الشاف فوالا ولى الا انه يحيط في خاطري ان اجزاء الزمان لا يمكنها
استقلة بمتنوع وجود واحد منها بدون القبل ولو امكن وجود المسبوق من صبح ذلك اليوم لان عدم الاتصال هو خلف فقد شققت
فيها البعدية الذاتية ثم اسل دأبهم اليه بحجاب بما ترجمته انه عندك مقدمتين الاولى انه ليس بخبر سابق من اجزاء الزمان
تقدم على الخبر المتاخر تعقدا بالطبع او تعقدا بالعلية فاذا اهدر شربلذي في حواشي شرح التجريد قال سمعته في التخصيل ليس
بما سبقه من الزمنة والحركات ومن الآتية عليه بوجه انتهى واستدلوا عليه بوجه منها ان المتقدم بندين المتقدمين
ما يجوز اجتماعه مع المتاخر واجزاء الزمان مما يستحيل اجتماعها لكونه غير قار وقد رج عليه شارح التجريد بان ذلك غير لازم لا ترى
ان العلية المعدة متقدمة بالطبع على المعلول لا يجوز اجتماعها مع بل يجب عدم اجتماعها معه وقيدوا ان المتقدم بالطبع
عدم العلية المعدة لا وجوده ويوهم مع المعلول ولو سلمنا ان وجوده ايضا متقدم بالطبع فنبت العلية المعدة على المعلول سبحانه
وجوده يوجب عدما الطارى على وجوده وكلاهما يتبعان بالطبع فتقدمهما تقدم على المعلول بالطبع ويوهم مع وجوده فلو ان كان
لا يتبع مع المعلول لكنه من حيث هو مع وجوده اجتماعا مع المعلول انما يقع اجتماعه مع المعلول لما في وجوده توقف المعلول على عدم
العلية المعدة ايضا ولو لا ذلك لجاز اجتماع وجوده مع المعلول اجزاء الزمان فانه من حيث هو لا يجوز اجتماعه مع
المتاخر ولا يلزم بطلان كونه غير قار لانه كذا في بعض حواشي الحاشية القديمة ومنها ان الزمان مساوية في الحقيقة فلا
يكون محتمل بعضها علية لبعض اخرى من العكس فلا علوية بينها بحسب الماهية ولا بحسب شخصتها ايضا لان الزمان
متصل واحد فلا يكون باخراؤه الامفرضة كذا افاد شارح التجريد والآتية ان الزمان متصل بمعنى ان الاجزاء المفروضة له
بينها حد مشترك وبهذا المعنى الاتصال بخط واسطه بحسب التعليل في هذا المعنى فصل لكم متصل اما الاتصال بمعنى توحد الوجود
حاله ان الساعة الماضية والساعة المستقبلية كليهما موجودتان في الواقع معا وواحدة منهما معدومة في الواقع عند وجود
الآخرى فليدرك كلاهما معدومتان عن الواقع على الاطلاق فالزمان ان متصل بوجوده في الواقع بماضية يتقبله متوحد الوجود
مشكك كمثل المكان المتوحد في الواقع فليس في الزمان تجدد وقاعد في الواقع فالحكمي يكون احدا بخبرين ماضيا والمتاخر
مستقبليهما من الاطلاء بالخصفة فلا يكون له خزانة تقدم واما خراصلا بحسب الوجود في الواقع لا التقدم والمتاخر بالترتبة

هذا هو المقصود
بالتقدم
والمتاخر
في الزمان
بما هو
مستفيض
من حكم
بيت الحمد
والشرف

فجزاؤه من المتقدم متأخر والمتأخر متقدم فالجواب ان كان من الماضي فالتقدم ما هو اقرب منه ثم ونحو وان كان من هو من المستقبل
فما هو اقرب منه يكون اقدم ثم ونحو وعلى الثاني فالزمان في الواقع لا يتجدد وبعضه متفق وبعضه متوهم ولا جزاء تقدم وتأخر بالزمان
فمتجدد هو الماضي منه في الواقع المستقبل معدوم في الواقع فلا يكون الزمان متصلا لان الاتصال لو وجد وصل المتصل والمتصل
لو وجد وجوده مع انفصال بعض الاجزاء في الواقع وعلى الثالث فخطا سائر الزمان لا يكون متصلا فان الاتصال لو وجد الوجود ولا
وجود مع وباجل ان الزمان لو كان موجودا في الواقع بدون التجدد فلا تقدم ولا تأخر زمانا من اجزائه والا فليس حقيقة متصلة
وبهذا كل حلي وقد افاده المحققون ايضا واذا وجبت ثبات المتشككين فنقول ان تعريف البعدية الذاتية اى بعدية بها يمنع
وجود البعدية ان يكون العقل عليه للبعد اقصا وقتا منه وليس بين اجزاء الزمان علاقة اصلية كما مر في المقدمة
الاولى فليس هناك بعدية ذاتية وتأخر في خاطر كمن لو لم يدل على ان البعدية العقلية بان نقول بلوا كمن وجود صبح هذا اليوم بدون
سائر لانعدام الاتصال مع اثبات فصلا للبعد علة وهذا من السخايف واحل ان اردتم بالاتصال الزمان ما يحصل
الكلم المتصل فنقول انه لا يندم اصلا لو امكن وجوده سار بدون الصبح فلا نسلم الملازمة وان اردتم بالاتصال لو وجد وجوده فنقول
ان الاتصال بهذا المعنى ثابت للزمان على تقدير القول بانه موجود في الواقع سواء على هذا التقدير لا بعد ولا قبل ولا تقدم ولا
تاخر لا الترتيب ولا الكلام الثانيه ولا تحقيق العقل لبعده والتقدم والتأخر على نحو محكم فلهذا اخبرنا ان بعضه موجود في الواقع وبعضه
معدوم فيه مرجح فلا اتصال كما قدم في المقدمة الثانية فتخرج بطلان الثاني بتدبر قوله وانما اكتفى في نفي الديدان الخ
الديدان العادة كذا قال في النهاية وتفسير هذا للطرية ولا مانع للمجاز ولا هو مقصود على السماع بل كفي فيه وجود العلاقة على ما
المتأخر كما هو مخرج في السلم وغيره فنفى قوله وانما اكتفى لمصنف في نفي هذه الطريقة أي طريقه في حصوله في العقل على الاول اى المحصور
حيث قال واعلم محصور لا يكون بحصول الصورة احالة الخ فلا يرد قيل ثم ان لفظ الديدان لا معنى له في هذا المقام اصلا لانه
في اللفظة العادة فيكون معنى قوله انما اكتفى في نفي الديدان انما اكتفى في نفي العادة وبهذا الفاظ ليس تحتها سمان محصلة انتهى قوله
لا ينافي الخ في هذا ان يحصل شيء في الاعم وان كان لا ينافي في الاختصار في الاصل الا ان الاختصار في الاعم لا يستلزم الاختصار
في الاصل ايضا فيحمل ان يوجد الاختصار في الاصل ان لا يوجد فلا يثبت الاختصار في الاصل اى المحصورى السكوت وهذا سافكا
يتبين لمقسم فام حصل هذا لا يرد واراد غير من دفع ما يتخلل من ان ساقط ووجه التسقوط ظاهر فاما لا يعقل ثم ما قيل مع ان الاختصار شيء
في الاعم من حيث هو كذلك من ان الاختصار قطع انتهى فحينئذ انما يريد على ما يفيد بالانخفاض عن قولك لمفيد
وان كان لا ينافي الخ بجملة ان الوصلية فانه ال صرحا على ان الكلام بعد التمثل ولو قال فلذلك ليعاقل ان هذا اليراد على كلام
الحشي فياياه قوله مع ان الاختصار مع فان هذا العنوان قال على انه لا يرد ان وليس قبله ذكر اليراد على كلام الحشي صلا فقل
قوله فليس تخصيص العلم بالميتة وتوضيحه ان المهر وب عنه من تخصيص مرتين ما هو مرة بعد اخرى من حيث اللفظ لانه
مرة بعد اخرى من حيث المعنى واللازم هنا انما هو تخصيص واحد لفظا وهو بالتجديد وهذا لا يرب عنه الحشي في تزويد ما افاد
بما هو مخرج حيث قال تعدد تخصيص واحد بينك على تعدد تخصيص واحد ووجه تخصيص من واحد وهو قوله بالتجديد
لكن ادى مودى العبد ان انتهى وقيل من ان المهر وب عنه هو تخصيص مرة بعد اخرى سواء كان من حيث اللفظ او من حيث

عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد

انظرك مرتباً في ان ذلك المقدم برى عن هذا القدر اذ ليس في كلامه ما اضاف به من عند نفسه وهذا القدر انما هو على
المتصاف الاعلى اصل كلامه قوله المار بالاول ثم بذل يدفع المتدفعين فلهذا بين اصل الحاشية الزائدة والمنتهية و
قال بعض بنابر الزمان لم يفهموا حتى ان المنتهية تتعلق بقتل السيد الزاهد في القول الا الى التحقيق ان العلم كله معاني الاول
المعنى المقصد والثاني سبب الاكتشاف الخ اقول هذا محال لا يصنع اليه اما اول فلان النسخ الصحيح كذب وطعن ان ذلك البعض
ايضاً ما وجد نسخه يكون فيها هذه المنتهية مكتوبة على هذا القول الا يصرح بجبل عما كان هذا الحكم خرج اعانت خاطره وانما نياتنا
تعلق بهذه المنتهية بهذا القول مما يلوح عليه اثر الاسباب للاتحاد اصل هذا القول والمنتهية نسخ كما لا يخفى وعمري بقوله اكثر من ان
تحصى قوله فيكون فردا من افراد الوجود المطلق الذي هو نوع حقيقي كالوجود الخارجي هذا ما وجدني النسخ الصحيح المتداول
المعتبرة وحاصل ان حصول الصورة ليس الوجود والذهني فيكون حصول الصورة حيثه فردا من افراد الوجود المطلق كما ان الوجود
الخارجي فرد منه وهذا لا يخبر عليه نقل بعض بنابر الزمان عبارة المحشى بكذا فيكون فردا من افراد الوجود المطلق الذي هو نوع حقيقي
كالوجود الذهني انتهى ثم اعترض عليه بان الوجود والذهني وحصول الصورة واحد فكيف يصح تشبيه قول ان هذا اعترض على
النسخة المحرفة والمحشى برى عنه قوله بحدوث الزمان والزمانات ايها الى ما قال السيد الزاهد في حاشيته المحشاة من ان هذه
الاستحالة اى الاستحالة الاولى وارادة على تقدير حدوث الزمان وانتهائه في جانب لما مضى الى آخره قال اقول ان قول
في جانب لما مضى متعلق بقوله الانتهاء وبهذا مع متعلقاته مطوف بالعطف التفسيرى على حدوث الزمان فان حدوث عباد
عن الانتهاء فى الماضى لا عن الانتهاء فى المستقبل فانه يعبر عنه بالغابر ولا يجوز ان يكون قوله فى جانب لما مضى متعلقاً
بالحدث فانه مع لزوم الاستدراك بالحدث لا يطلق الا باعتبار الماضى دون المستقبل لستدزم حال الكلام اذ لا معنى
لقوله على تقدير حدوث الزمان فى جانب لما مضى وانتهائه لاكهام الانتهاء فما قال خص بنابر الزمان وقوله فى جانب
الماضى متعلق بقوله حدوث الزمان لا بانتهائه مما ينبغي ان لا يصغى اليه قوله او بفقراته الممكن فيلزم الدور فيه
انه لا يلزم الدور اذا تميزت الكمالات فوقت على امتياز الترابطات والتميز الارتيباطات فوقت على ذوات الكمالات لا على
امتيازها فباختلاف هذه الاعتبار لا يلزم الدور فرغم لو كان امتياز الكمالات موقوفاً على امتياز الارتباطات وامتياز الارتباطات
موقوفاً على امتياز الكمالات فيلزم الدور لعدم اختلاف الجهة قد برأنتى وتعبق بعض نظائر كلام المحشى موجهاً لكلامه
بوجهين الاول انه اذا توقف امتياز الارتباطات على ذوات الكمالات فلا يمكن امتيازها بدون تحقق ذواتها سيما هذه بعضها
عن بعض اذ الارتباطات نسب مخصوصة بين ذات الواجب سبحانه وبين ذوات الكمالات وكما ان تحقق المنتهية فرع
تحقق طرفها كذلك امتيازها فرع لامتناع طرفها اقول هذا التوجيه مما يجز طاهر كلام المحشى فان قوله او بفقراته الممكن فيلزم
لفظ فن شاذى باعلى بل على ان مراده توقف امتياز الارتباطات على نفس ذوات الكمالات اى مع غير انظر عن
تحققها وتأثيرها وغيرهما من صفاتها وجفافاً عدم لزوم الدور جيد والثانى ان امتياز الكمالات ليس
معناه اذ على ذواتها بل ذواتها لازمة شئ عليها سناسخ الامتناع فتوقف امتياز الارتباطات على ذواتها بين
فوقتها على امتيازها اذ لا معنى لتوقف شئ على المعنى الانترجى الاتوقعه على مشارقة نزاع ضرورة انه لا يتحقق الا تحقيق مشارقة

المحشى من جهة لا وجه للاختصاص خبر يحصل صورة خبرى وتجبر آخر يحصل صورة خبرى آخر وهذا ظاهر جدا انتهى وفيلان خبر معلوم
بما قلنا اختصاص خبر يحصل صورة خبرى وتجبر آخر يحصل صورة خبرى آخر بل صرف عنان العناية الى دفع النقض بانه متوجه
بان يحصل صوت خبرى فى خبر وصورته خبرى آخر فى خبر آخر وهذا الحصول اماما للاتفاق او بسبب مناسبة تاو باقتضاب
سابق وليس فى كلامه عوى الاختصاص وهو سلم فنقول قدس سره ليس بخاف عن هذا القيد فلا قدح عليه لانه كيف يقول
فى اللبس يمكن ان يتكلف وكيف يارنى انتهى بالتاكيد يقول فتأمل فى هذه الموصلة ما لم يزل العلم زائدا على هذا القدر اعلم ان لما كان المقوم
لان يتوهم تقرير النقض ان المقوم انكروا علم خبرى بما هو خبرى فلا يلزم اجتماع المشككين فارد المحشى دفعه بقوله ولا يصح الى انكار
علم الخبرى بما هو خبرى انما ثبت من هذا القول الى قوله ومكتف باللوحة بعينية فى الذهن الا انه يحصل الخبرى بما
خبرى فى الذهن مقتضى ما استدركه على حصول الاشياء بانفسها فى الذهن ولا ريب ان هذا الثابت لا يدفع التوهم
من الا اذا ثبت ان هذا الحصول هو العلم وليس العلم امر آخر فلذا قال المحشى وليس العلم زائدا على هذا القدر واذا وحيث ان
عرفت ان هذه المقدمة لها دخل تام فى هذا المقام فلا يراد قيل من ان هذه المقدمة لغو لا طائل تحتها فى هذا المقام
ما لا يخفى على المتأمل انتهى قوله فاسلان قوله هي اعلم ان لا يخلو من خلا تحت لنقل حتى يكون اجواب على خلاف قانون المناظر
ويكون ان يقال انما لو سلمنا ان ذلك القول اخل تحت لنقل فاجواب ايضا على قانون المناظر وهو بهم فاسد فان المنوع
الثلاثة وان لم توجه على لنقل من حيث هو لنقل لكنها تتوجه على المنقول كذا قيل وما قيل من ان المنوع الثلاثة تتوجه على
المنقول عنه فموجب لا تعلم ان المنقول عنه الماتعة او كتاب لا معنى لتوجه المنوع الثلاثة عليها قال السيد الزاهد فى حاشيته
فى هذا الطريق قال بعض بنو الزمان هي الاسئلة والاجوبة التى اوردوا المحشى بقوله وفيه نظر انما اقول هذا التفسير للفقهاء
ناش عن دقة نظره وما ذهب اليه احد من المذاهب من ان كل خبر على تفسيره قاطع الذى يوجب المحقق الدوائى لوجود ما ذكره
بالاسئلة والاجوبة التى اوردوا السيد الزاهد قد برقوله يلزم امر استحالة بين وهو لزوم ادراكات غير متناهية لانه لزوم صفات
غير متناهية فان الكلام فى الشق الاول لافى الشق الثانى اما ترى الى ما قال المحقق الدوائى فى الشق الاول ان
يقال فيتنهى الى ادراك وجود الكائن للنفس ادراكات غير متناهية فما قيل ان على طريقة بعض المحققين على تقدير عدم ثبوت
المدعى يلزم امر استحالة بين وهو لزوم ادراكات غير متناهية او صفات غير متناهية فلا تضع ليه قوله ثم انى بصيغة المضارع
المتكلم كذا فى حاشيته على ما نقل بعض النحارير فمن فهم ان بصيغة الماضى المعلوم وضميره عائد الى الاستاذ فقد
خالف انتهى على ما به قوله آخر فان الاستاذ انما يتقرر به يكون هذا تقريرا آخر قوله وقريب منه ما افاد به بنفله الى
الاستاذ كذا فى حاشيته على ما نقل بعض النحارير ومن فهم ان ضمير هو يعود الى معاصر الاستاذ فقد خالف انتهى
على ما به لفظ افاد فان المحشى فى هذه الحاشية بصدد مقولات معاصر الاستاذ وما عمن عنه فى توضيح لفظ افاد فان
منه كذا كيف يجوز ان المحشى عمن افادة معاصر الاستاذ بلفظ افاد هو عمن افاده الاستاذ بلفظ افاد انتهى بر قوله بهذا
يثبت المقدمة المنوعة ان غرض السيد الزاهد من فتح له ان اثبات المقدمة المنوعة بحسب هذا الكلام الى كونه بعد ليا ليدعى انما
ولم يثبت واما ما ادعى المحقق الدوائى من ان هذه المقدمة بطلان مدروسة وان لم يثبت هذه المقدمة بل المقصود بانها

س
٤
ر
ب
ج
د

لا تمتنع الا للاسم من وجوده بل اشتى الزايل وجوده محضه من كونه سلبا تابوا المقصود وانما هو وجوده من وجوده محضه ولا
 ابطالك مترا باقى ان بده اقدمه لم تبق اصله كيف يبطل حوى ظهور بطلانها كما وقع من الحق الذي لا يفتل بعض
 نظري كلامه الحشى ثم انما هو من هذا القول ليس اثبات اقدمه لم تبق ولا ان شهرة عدم خلق السلب
 الا بالثبوت كات في اثبات المقصود بل الغرض منه ابطال حوى ظهور بطلان اقدمه الشهرة كما وقع من الحق
 الدواني انتهى لا ينبغي ان يفتى اليه قوله لانها تدل على لا ريب ان ما ذكر صاحب المطارحات يدل على الاجاب
 اعنى وجودية جميع الادراكات فان خصوصية علم دون علم في كونه زائلا لمغاة على ما قدم مفصلا من الحشى ولما لا اورده من
 ان دليله لا يدل الا على ان الادراك ليس عدما محضا سواء كان مدنا ثابتا او وجوديا محضا فلا يحصل المقصود ويكون الادراك
 وجوديا محضا فهو لا يفتى في دلالة تقييده على الاجاب الكلى لان هذا لا يرد واد على كل تقدير سواء دل على الاجاب الكلى
 او على الاجاب الجزئى فلا تنفت الى ما قال بعض نظري كلام الحشى من دلالة ما ذكر صاحب المطارحات على الاجاب الكلى
 اعنى وجودية جميع الادراكات في خيرة انما اذا قد عرفت ان غاية الزعم من دليله ان الادراك ليس عدما محضا و
 اما ان ليس عدما ثابتا ايضا حتى يلزم كونه وجوديا محضا فلا يلزم اصلا قال السيد الزاهد في حاشية الحاشية الا ان
 ثبت توافق الخ وجه التميز انه ما اقيم عليه برهان واما حكم الرجوع الى الوجهان بهذا التوافق فما لا يعيد في محل المناظرة
 انهم فاقال بعض الناظرين لا يطر لهذا التميز وجه غير سديد وقال رفيع العلماء في وجه التميز من ان الادراكات
 مختلفة في النوع فالمانع من جواز اختلافها في الوجودية والعدمية وتجب بعض النظر بان لا يمكن للاختلاف النوعى الا
 بعد الاتفاق في الجنس مرجح لا يمتنع لكون بعض الادراكات وجودية وبعضها عدمية اقول هذا ليس بشى فانه وان تفتت
 الادراكات في الجنس لكن يمتنع ان يكون وجودية بعضها وعدمية بعضها باختلاف انفصول تدبر قوله لا يجب عدم كونه
 الخ اورد عليه بعض الناظرين باللا يمكن ممتازا بنفس بل بالملكة يكون امرا متزا عيا غير موجود بنفسه ولا وجوده لا ينشأ
 الا شرا فلا يكون متشارا لا يمتياز الغير الا بمعنى ان منشأه متشارا لا يمتياز الغير ولا يكون بنفسه متشارا لا يمتياز الغير
 ان هذا بمنى على انه لا يكون لمتزاعى احكام سواء احكام منشأه وهذا امر شى عليه فلذلك الناظر في مواضع عديدة
 من كتابه ولا برهان عليه وقد مر نذ مما يتعلق بهذا المقام قوله حاكمه استخالة التسلسل الخ تحقيق المقام ان نفس المتنازع
 اوقديته وعلى الثاني فاما ان يكون تعلقاتها بالبدان ازليا كما هو ذهب القائلين بالتناسخ اولاد على انشائه فاما ان
 تكون قبل التعلق بالبدن شاعرة بغير ذاتها وصفاتها اولافهذه اربعة شقوق فكل الاول قبل التسلسل في التصور
 على تقدير نظريتها لان الزمان المتناهي كيف يكون سميلا للغير المتناهي وعلى الثاني لا يتم بده الاستحالة لعدم
 وجود النفس كذا زمان ادراكاتها فانها قبل كل بدن كانت تدرك في بدن وكذا على الثالث ولما على الرابع فيتم تلك
 الاستحالة لان زوال وجود النفس من كان غير متناه لكن زمان ادراكاتها متناه فانه ميتة ادراك النفس من حين
 تعلقاتها بالبدن فما قبل من ان القول بان استحالة التسلسل المتكسر لا يتاى اذ قبل بقاء النفس في تعلقاتها ايضا كما
 هو ذهب القائلين بالتناسخ يخفف فيقال فلا يتجمل شل هذا الخيال قوله كماله عدم عدم قد قبل اعني عدم

٢٢
 بولانا
 زيبه
 الدين
 مولى

سعدت إلى العدم الثاني الموصوف بالقديم وبالزاد بالعدم القديم للعدم السابق وبالعدم الاول بالاضاف للعدم
اللاحق والعدم السابق فيكون هذا مستلزاما لكون العدم اللاحق انتفاء للعدم السابق واما قيل من لا معنى لكون العدم
اللاحق انتفاء للعدم السابق اصلا اذ انتفاء العدم السابق لا يكون الا بالوجود لا بالعدم والا لزم ارتقاء التقييد
ففيه ان هذا الوجود كان هو العدم اللاحق للعدم السابق الا ترى الى ما قال المحشي فها سيأتي من ان اذا فرضنا ان زيدا معدوم
ثم وجد ثم عدم فيصدق ما ولا يزيد معدوم واما لا معدوم والثالث ليس بالمعدوم فمضاهة هذا الى آخر ما قل قوله لا اطلب
المحشي على رفعه وقيل من ان زوال الشيء عبارة عن رفعه اخصا عن رفعه اعمى بعد تحققه كما مر من ان شأنه مع
ولا استحالة في تقدير الرفع اخصا عن شيء بل لكل حادث رضاء خاصان سابق ولاحق فلا يلزم على تقدير تعدد
الزوال للزوال الواحد عدم بقائه المحشي بين الشيء ونقيضه ضرورة ان الزوال ليس بنقيض الزوال وان كان رضاء
ولا ان يكون الشيء واحد نقضان ففيه اما اولافان قوله بل لكل حادث رضاء خاصان سابق ولاحق يتأني
منه من ان الرفع اخصا عن شيء بعد تحققه واما ثانيا فان قوله ضرورة ان الزوال لا يخرج من مسلمة ان
مع شيء نقيضه فلا معنى لالزوال رفع للزوال لكنه ليس بنقيض له واما ثانيا فان يلزم قطعاً على تقدير تعدد الزوال
ان يكون الشيء واحد نقضان لا يطلب المحشي بين الشيء ونقيضه تحقق الثالث فقولك ولا ان يكون الرفع ممنوع
قال السيد الزاهد في المنهية لان العشرة مثلا تصدق على نفسها فيقال عشرة عشرة وكذا عشرة عشر اثنت
كذا اوجبت في نسخ اسما شية الزائدة المتداولة واختار باجموع محشيا وشرا حوا وسلكوا في ميدان تحقيقها لكسا
ونقل بعض السادات عبارة المنهية بهذا لان العشرة مثلا تصدق على نفسها فيقال عشرة عشر عشرة وكذا عشرة
عشرات انتهى وقال في تحقيقاتنا ان عشرت بالثاء المطولة صيغة المتكلم من التحشير ويكون عشرات مفعولا للتحش
عشر عشرات جعلت عشرات عشرة واحد اى مائة وظاهر ان المحمول اية عرضي للمحمول لا متناع محل
المحمل من الشيء واثباته ثبت اعمل العرضي وكذا العشرات وقعت تمييزا للعشرة في قوله عشرة عشرات كالرجال
عشرة رجال من الذين ان العدد محمول على تمييزه الذي هو معدود حلا عن مينا وانت لا يذهب عليك ان هذا
على كون التحشير مصداقاً بمعنى ده كردن ولم يخبر في الكتب اسماضرة وقال بعض الفقهاء ان قوله عشرات من عشرة
وقوله عشرات بالرفع فاعلم ان معنى قوله عشرات عشرات ان نصف عشرات بالعشرة يعني من شدة وهن كما يقال عشرات
الرجال يعني من شدة مردان وانت لا يذهب عليك ان هذا معنى على كون العشرة مصداقاً بمعنى ده كردن ولم يخبر
في كتب المنهية اسماضرة واما قال من السيد الزاهد ليس من شمار العربية وليس هو متوجها الى اعوار النقصان
بل هي متصرفات في دقائق المقولات فلا يبعد وقوع هذا المصداق في كلامه فحبيب فان السيد الزاهد ليس يخرج
الانفاذ ويمتد المصداق ولا دخل في هذا البفساحة فان الفصاحة او اخروا الحكم بالعبارة من كانهون المصروف
والنحو بالانفاذ الموضوع العربية اخر قد بر قوله واما يمكن تصور عشرة مع الفاعل من اور وعليه بان هذا
انما يتم لو كان ذلك تصور تصور بالكنه وهذا ممنوع واجب عنه بان العدم وانما يتم على كونه الا غير على

الحاشية
المرتبطة
بجواب الاربعة

الحاشية
المرتبطة
بالاخر من

ليس الا ما حصل في ذهنه من وقيل عليه فيه ما فيه اقول لم يعلم ما ذا اراد بقوله في ذاته في المقدمتان اللتان في قولك
 فالاولى منهما ما اقر بها الخشي حيث قال سابقا ان الواحد من الامور لا لا شرعية الثانية منها ما اقرت عليه الخشي
 قوله سوار كان تقوم ما بالكل على سبيل المبدأ في افاد بجر العلوم روح الاول في الخشي لست اني ان يقال ان
 تركب من الكل بل لا يلزم استقار الخشي عن الذات وان تركب عن اكل على سبيل الاجتماع لم يبق حقيقة لسته
 بل يزيد عليها وقيل لعلوم حبه الاولوية انه على هذا التقدير لا يكون الاستحالة في كلا الترتيبين واحدا بل بطل كل وجه
 منها بوجه على صحة اقول الترتيبين شرعا في الخشي الثاني من الترتيبين لا يلزم استحالة الخشي الاول مع انه ليس كذلك
 فكيف يكون ما قال اولي نعم كان الاول ان يقول وان تركب عن اكل على سبيل الاجتماع لزم الاستقار و
 ايضا لم يبق الخشي قوله حشوية تنقيديه الخ اعلم انه افاد بجر العلوم ان الوجودات الكثيرة لم تكن حقيقة واحدة متفرقة
 متغايرة للاحاد وبعد عرض الحقيقة قد تقرر حقيقة عددية واحدة واورد عليه بان الوحدات قبل عرض الحقيقة انما
 تكون حقيقة عددية تحتاج الى عرض الحقيقة ولا فيكون كون الوحدات حقيقة عددية من مقوله الكم بسبب
 الامر الخارج وهو الحقيقة فيلزم الجولية الذاتية وقيل في توجب كلام بجر العلوم ان يحصل كلامه ان ذاتيات العدد
 الوحدات من حيث انها معروضة للهية الاجتماعية فمقتضى الحقيقة الاجتماعية ليس مجموع الوحدات من حيث
 كونها معروضة للهية عدد كما يقال قطعات الخشب من حيث عرضها من الحقيقة سرير فلا يزيد ذاتيات العدد على
 الوحدات ولا يلزم الجولية الذاتية غاية الامر ان يكون العدد عبارة عن الوحدات المعروضة للهية وهذا ظهر ان
 وحق وصدق وكذا الوحدات بلا عرض للهية وان لم تكن كما لكن مجموع الوحدات المعروضة للهية الوحدانية ليست
 كبقابل كم ضرورة انه قابل للمساواة والمفاوطة لذاته فهو مستخرج تحت الكم بالذات انتهى اقول فيه اما اول فبان قوله
 ذاتيات العدد الوحدات من حيث انها معروضة للهية الاجتماعية مع انه يخالف قولنا لاحق غاية الامر ان يكون
 العدد عبارة عن الوحدات المعروضة للهية غير مطابق للواقع فان الوحدات من حيث انها معروضة للهية الاجتماعية
 هو ليس هو تقدير عرض الحقيقة لانها ذاتيات العدد وهذا كما يقال ان قطعات الخشب من حيث عرضها من الحقيقة
 سرير لانها من حيث عرضها من الحقيقة ذاتيات سرير وانما نينا فبان قوله ولا يلزم الجولية الذاتية ثم فان ذاتيات
 العدد لما لم ترز على الوحدات كما اعترف به فقول ان العدد ليس عبارة عن كل وحدة وحق ولا عن الوحدات
 الكثيرة من حيث انها كثيرة بل عن الوحدات من حيث عرضها من الحقيقة فقبل عرضها لم تكن تلك الوحدات عددا وحق
 الكم ولما عرضت تلك الحقيقة الوحدات ولو خلت معها من غير ان تدخل الحقيقة في قوام العدد صارت الوحدات عددا
 من مقوله الكم بالذات بسبب هذا اللحاظ والعرض من بل هذا الجولية الذاتية قوله اي بعد اقول الخ في قوله في المنع
 انما هو استلزام دخول الوحدات المحضه ودخولها مع الحقيقة لاستلزام دخول المجموعات المحضه ودخولها مع الحقيقة
 وكل من لا يستدعي الا دخول المجموعات الثلثة محاصلة من الوحدات الثلثة لا دخول سائر المجموعات فيه وقيل
 في الخراب من ان المجموعات الثلثة محاصلة من الوحدات الثلثة بمنزلة الواحد بالنسبة الى المجموعات التي هي

في قوله
 سوار كان
 تقوم ما
 بالكل
 على سبيل
 المبدأ
 في افاد
 بجر العلوم
 روح الاول
 في الخشي
 لست اني
 ان يقال
 ان تركب
 من الكل
 بل لا يلزم
 استقار
 الخشي
 عن الذات
 وان تركب
 عن اكل
 على سبيل
 الاجتماع
 لم يبق
 حقيقة
 لسته
 بل يزيد
 عليها
 وقيل
 لعلوم
 حبه
 الاولوية
 انه على
 هذا
 التقدير
 لا يكون
 الاستحالة
 في كلا
 الترتيبين
 واحدا
 بل بطل
 كل وجه
 منها
 بوجه
 على
 صحة
 اقول
 الترتيبين
 شرعا
 في
 الخشي
 الثاني
 من
 الترتيبين
 لا يلزم
 استحالة
 الخشي
 الاول
 مع انه
 ليس
 كذلك
 فكيف
 يكون
 ما قال
 اولي
 نعم كان
 الاول
 ان يقول
 وان تركب
 عن اكل
 على سبيل
 الاجتماع
 لزم
 الاستقار
 و
 ايضا
 لم يبق
 الخشي
 قوله
 حشوية
 تنقيديه
 الخ
 اعلم انه
 افاد
 بجر
 العلوم
 ان
 الوجودات
 الكثيرة
 لم تكن
 حقيقة
 واحدة
 متفرقة
 متغايرة
 للاحاد
 وبعد
 عرض
 الحقيقة
 قد تقرر
 حقيقة
 عددية
 واحدة
 واورد
 عليه
 بان
 الوحدات
 قبل
 عرض
 الحقيقة
 انما
 تكون
 حقيقة
 عددية
 تحتاج
 الى
 عرض
 الحقيقة
 ولا فيكون
 كون
 الوحدات
 حقيقة
 عددية
 من
 مقوله
 الكم
 بسبب
 الامر
 الخارج
 وهو
 الحقيقة
 فيلزم
 الجولية
 الذاتية
 وقيل
 في
 توجب
 كلام
 بجر
 العلوم
 ان
 يحصل
 كلامه
 ان
 ذاتيات
 العدد
 الوحدات
 من
 حيث
 انها
 معروضة
 للهية
 الاجتماعية
 فمقتضى
 الحقيقة
 الاجتماعية
 ليس
 مجموع
 الوحدات
 من
 حيث
 كونها
 معروضة
 للهية
 عدد
 كما
 يقال
 قطعات
 الخشب
 من
 حيث
 عرضها
 من
 الحقيقة
 سرير
 فلا
 يزيد
 ذاتيات
 العدد
 على
 الوحدات
 ولا
 يلزم
 الجولية
 الذاتية
 غاية
 الامر
 ان
 يكون
 العدد
 عبارة
 عن
 الوحدات
 المعروضة
 للهية
 وهذا
 ظهر
 ان
 وحق
 وصدق
 وكذا
 الوحدات
 بلا
 عرض
 للهية
 وان
 لم
 تكن
 كما
 لكن
 مجموع
 الوحدات
 المعروضة
 للهية
 الوحدانية
 ليست
 كبقابل
 كم
 ضرورة
 انه
 قابل
 للمساواة
 والمفاوطة
 لذاته
 فهو
 مستخرج
 تحت
 الكم
 بالذات
 انتهى
 اقول
 فيه
 اما
 اول
 فبان
 قوله
 ذاتيات
 العدد
 الوحدات
 من
 حيث
 انها
 معروضة
 للهية
 الاجتماعية
 مع
 انه
 يخالف
 قولنا
 لاحق
 غاية
 الامر
 ان
 يكون
 العدد
 عبارة
 عن
 الوحدات
 المعروضة
 للهية
 غير
 مطابق
 للواقع
 فان
 الوحدات
 من
 حيث
 انها
 معروضة
 للهية
 الاجتماعية
 هو
 ليس
 هو
 تقدير
 عرض
 الحقيقة
 لانها
 ذاتيات
 العدد
 وهذا
 كما
 يقال
 ان
 قطعات
 الخشب
 من
 حيث
 عرضها
 من
 الحقيقة
 سرير
 لانها
 من
 حيث
 عرضها
 من
 الحقيقة
 ذاتيات
 سرير
 وانما
 نينا
 فبان
 قوله
 ولا
 يلزم
 الجولية
 الذاتية
 ثم
 فان
 ذاتيات
 العدد
 لما
 لم
 ترز
 على
 الوحدات
 كما
 اعترف
 به
 فقول
 ان
 العدد
 ليس
 عبارة
 عن
 كل
 وحدة
 وحق
 ولا
 عن
 الوحدات
 الكثيرة
 من
 حيث
 انها
 كثيرة
 بل
 عن
 الوحدات
 من
 حيث
 عرضها
 من
 الحقيقة
 فقبل
 عرضها
 لم
 تكن
 تلك
 الوحدات
 عددا
 وحق
 الكم
 ولما
 عرضت
 تلك
 الحقيقة
 الوحدات
 ولو
 خلت
 معها
 من
 غير
 ان
 تدخل
 الحقيقة
 في
 قوام
 العدد
 صارت
 الوحدات
 عددا
 من
 مقوله
 الكم
 بالذات
 بسبب
 هذا
 اللحاظ
 والعرض
 من
 بل
 هذا
 الجولية
 الذاتية
 قوله
 اي
 بعد
 اقول
 الخ
 في
 قوله
 في
 المنع
 انما
 هو
 استلزام
 دخول
 الوحدات
 المحضه
 ودخولها
 مع
 الحقيقة
 لاستلزام
 دخول
 المجموعات
 المحضه
 ودخولها
 مع
 الحقيقة
 وكل
 من
 لا
 يستدعي
 الا
 دخول
 المجموعات
 الثلثة
 محاصلة
 من
 الوحدات
 الثلثة
 لا
 دخول
 سائر
 المجموعات
 فيه
 وقيل
 في
 الخراب
 من
 ان
 المجموعات
 الثلثة
 محاصلة
 من
 الوحدات
 الثلثة
 بمنزلة
 الواحد
 بالنسبة
 الى
 المجموعات
 التي
 هي

